غير كافية وغير عادلة: شحة المياه والنزوح في العراق

المجلس النرويجي
للاجئين

غير كافية وغير عادلة: شحة المياه والنزوح في العراق

تشرين الأول 2023

المجلس النرويجي للاجئين (NRC) هو منظمة إنسانية مستقلة تساعد الأشخاص الذين أجبروا على الفرار. في الأزمات المنتشرة في 40 دولة، يقدم المجلس النرويجي للاجئين مساعدات طارئة وطويلة الأمد لملايين الأشخاص كل عام. يعمل المجلس النرويجي للاجئين على تعزيز حقوق النازحين والدفاع عنها محليًا ووطنيًا وعلى النطاق العالمي.

صورة الغلاف: قارب يقف بمفرده بجانب بيوت المضيف التقليدية في أهوار بلاد ما بين النهرين.
تصوير: فريد بارام/المجلس النرويجي للاجئين

Norwegian Ministry of Foreign Affairs

جدول المحتويات

مقدمة 7
شكر وتقدير 9
منهجية البحث 9
المعوقات 10
الاستنتاجات الرئيسية 10
لمحة عامة: تغير المناخ والعراق 11
امن المياه والحوكمة 12
البصرة: الملح الزاحف 16
الامن الاقتصادي والغذائي 20
التوترات الاجتماعية 22
الجفاف والنزوح 24
التوصيات 26
المراجع 28

المقدمة

إن المناخ في العراق يتغير بسرعة يفوق قدرة سكانه على التكيف معه. يشهد كل صيف تسجيل أرقام قياسية جديدة، بما في ذلك: درجات حرارة عالية غير مسبوقة وانخفاض قياسي في مستويات المياه. خلال الفترة الممتدة من شهر ايار إلى شهر تشرين الاول، تؤدي الحرارة الشديدة إلى تجفيف جميع المواد الميتة وتعرض جميع الكائنات الحية لدرجات حرارة حارقة. يضطر الناس إلى البقاء في منازلهم طوال النهار بسبب الشمس، وحتى في المساء، تستمر الحرارة في المدن، مما يجعلهم يشعرون وكأنهم داخل جهاز تجفيف الشعر.

تحدث الظروف المذكورة أعلاه داخل دولة منخرطة حاليًا في عملية إعادة الإعمار بعد فترة طويلة من الصراع امتدت لعقدين من الزمن. هذه الدولة هي موطن لحوالي 45 مليون فرد يبحثون عن وسيلة للمضي قدمًا في حياتهم. في حين أن تأثير الوضع في العراق يشعر به الجميع، فإن البعض سيواجه الصيف بدعم أقل بكثير من الآخرين. ولا يزال ما يقدر بنحو 1,2 مليون عراقي نازحين، هذا وبالإضافة إلى حوالي 300,000 لاجئ سوري يتم إيواؤهم في العراق الاتحادي واقليم كوردستان العراق.[1] وفي حين يقيم جزء من النازحين في منازل، لكن يعيش معظمهم في ملاجئ مؤقتة، وغالباً ما تكون خيام خالية من الهواء حيث يتواجدون تحت ظروف مناخية قاسية. سنة بعد سنة، تؤدي الحرارة إلى تفاقم معاناتهم، وتهدد بتدمير التقدم المحرز في سبل العيش والأمن الغذائي، كما تجعل من المستحيل تجاهل تغير المناخ في صنع السياسات والإجراءات المتعلقة بالنزوح.

على الرغم من حجم وسرعة تغير المناخ في جميع أنحاء البلاد، إلى جانب آثارها المترتبة على الملايين من البشر, فقد أظهر المجتمع الدولي استجابة بطيئة من حيث جذب الاهتمام وتقديم المساعدة. وبما أن النهج الموجه نحو التنمية قد حل محل جهود الاستجابة الإنسانية لصراع عام 2014، فقد قلصت أولوية العراق إلى حد كبير من قبل الجهات المانحة الإنسانية. ومن ناحية أخرى، كان المانحون في مجال التنمية بطيئين في التحرك إلى الأمام، مما يعزو في كثير من الأحيان قدرة العراق على حل المشاكل التي يواجهها إلى عائداته من النفط.[2] وقد أدى النقص في المساعدة إلى وضع تتعرض فيه المجتمعات, التي هي في مرحلة التعافي من الصراع والنزوح الآن, لخطر النزوح مرة أخرى بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ. وذلك لأن الأنظمة التي انهكت بسبب سنوات من الصراع تقترب من نقطة الانهيار.

منذ عام 2021, ينشر المجلس النرويجي للاجئين **(NRC)** تقريرًا سنويًا عن آثار الجفاف في العراق, حيث يتضمن التقرير أربعة مجالات اهتمام شاملة: الأمن المائي والحوكمة، الدخل وإنعدام الامن الغذائي، التوتر الاجتماعي، واخيراً الجفاف والنزوح. يشير, وعلى نحو متزايد, تحليلنا إلى أن الطقس القاسي له آثار ضارة على جوانب مختلفة، بما في ذلك إنتاج المحاصيل، إمكانية الوصول إلى أنظمة السوق ووظائفها، تكثيف الانقسامات الاجتماعية، وزيادة احتمال النزوح الثانوي. ويعزز التحليل الذي أجراه شركاؤنا العديد من هذه النتائج: تقدر الأمم المتحدة أن أكثر من 130 ألف عراقي قد نزحوا بسبب آثار تغير

المناخ, كما تقدر منظمة ميرسي كور**"Mercy Corps"** أن عملية التصحر يمكن ان تتسبب في خسارة ما يصل إلى 40 بالمائة من الأراضي الصالحة للزراعة في المناطق الجنوبية من البلاد في السنوات القليلة القادمة.[3]

الهدف من التحليل السنوي للجفاف الذي يجريه المجلس النرويجي للاجئين هو إلهام وضع السياسات والممارسات التي تتناول الرابط بين النزوح وأزمة المناخ. باعتبارنا منظمة مكرسة لتقديم الدعم للاشخاص الذين اضطروا إلى مغادرة منازلهم، فإننا ندرك أن هناك حاجة ملحة لدق ناقوس الخطر بشأن قطار ينحرف عن مساره المقصود.

وفي الوقت ذاته، التحديات التي يتناولها هذا التقرير لا تقلل من الإنجازات التي تم تحقيقها. على الرغم من مواجهة عقبات هائلة, لقد حقق العراق تقدما جديرا بالثناء في إعطاء الأولوية للقضايا المتعلقة بالمناخ على المستوى الوطني من خلال الانضمام الى اتفاقية باريس، المشاركة في المؤتمرات الدولية السنوية للمياه، وتخصيص وزارات تكون مسؤولة عن تغير المناخ والأمن المائي وإدارتهما. ومن المؤسف أن حجم المشكلة وسرعة تغير المناخ يستلزمان ترجمة هذه المساعي المتعلقة بالسياسات والمعرفة إلى تدابير ملموسة للحد من تغير المناخ والتكيف معه في مستقبل قريب.

وفي نهاية المطاف، تشكل العواقب المترتبة على أزمة المناخ تهديداً كبيراً ليس فقط لاستقرار العراق، بل وأيضاً للمنطقة ككل. إن النظم الغذائية وتقاسم المياه والأمن المناخي في المنطقة متشابكة بشكل لا ينفصم, وأصبح تأثير التقلبات في درجات الحرارة محسوس عبر منطقة جغرافية متنوعة ومعقدة.

جفاف الأنهار بفعل حرارة الصيف في جنوب العراق. تصوير: فريد بارام/المجلس النرويجي للاجئين

شكر وتقدير

مؤلفو هذا التقرير هما إمرول إسلام وتوماس ويلسون. يعرب المؤلفون عن امتنانهم للمساهمات التي قدمها عبد الفتاح إسحاق، عبد الله ياسين، ونينا م. بيركلاند، سارة كاستانيولا، سماح حديد وونفريد مبوسيا. كانت فرق الرصد والتقييم التابعة للمجلس النرويجي للاجئين مسؤولة عن قيادة جهود جمع البيانات، وقد قاموا بذلك بالتعاون الوثيق مع زملائهم التنفيذيين العاملين في مكاتب المناطق الثلاث (نينوى، كركوك والأنبار).

يعرب المجلس النرويجي للاجئين عن امتنانه للدعم الذي قدمته وزارة الخارجية النرويجية (NMFA) بالإضافة إلى ذلك، يعترف المجلس النرويجي للاجئين بالمساهمات والرؤى المهمة التي تقدمها المجتمعات في جميع أنحاء العراق.

منهجية البحث

يأخذ هذا التقرير في الاعتبار ثلاثة مصادر مختلفة للبيانات. أولاً، تتم مراجعة مسح **"ما بعد الحصاد"** الذي يجريه المجلس النرويجي للاجئين، علماً ان المسح هذا يتم إجراؤه في نهاية كل فصل الصيف والذي يقيم تأثير تغير المناخ على إنتاجية المحاصيل. ويمتد مسح ما بعد الحصاد، الذي أجري بين شهري تموز وآب، عبر أربع محافظات، وهن الأنبار وكركوك ونينوى وصلاح الدين لفهم تأثير تغير المناخ على إنتاجية المحاصيل الأساسية والنقدية. وتم إجراء مسح ثاني في المحافظات المذكورة أعلاه لفهم تأثير ظروف الجفاف على مستوى الأسرة. بلغ العدد الإجمالي للمشاركين في كلا المسحين 1079 شخص، حوالي أربعين بالمائة منهم من الإناث. وكان **94%** من جميع المشاركين من سكان الريف، وكان **98%** منهم يمتلكون حيازة قانونية للأراضي التي يزرعونها. ما يقارب من عشرة في المئة من الذين استجابوا وشاركوا أفادوا بأنهم من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ثانياً، تم إجراء عدد من مناقشات مجموعات التركيز **(DGD)** في أبو غريب ببغداد، وكذلك في منطقتي الزبير والفاو في محافظة البصرة، من أجل تحديد ما إذا كانت الاتجاهات التي تم تقييمها قابلة للتطبيق أم لا على أجزاء أخرى من العراق. تم التحقق من صحة الرؤى التي تم الحصول عليها من المسوحات ومناقشات مجموعات التركيز **(FGDs)** بواسطة استخدام البحث المكتبي والمشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك أفراد من الوكالات الشريكة، والمجتمع الأكاديمي في العراق، ووزارة الموارد المائية، ومسؤولين من مديريات الزراعة.

ثالثاً، في آب من عام 2023، أجرى المجلس النرويجي للاجئين اجتماعات في العواصم الأوروبية مع مجموعة واسعة من الجهات المانحة المشاركة في التنمية والمساعدات الإنسانية من أجل فهم مواقف المانحين فيما يتعلق بالمناخ والنزوح في العراق. تنعكس الأفكار المستفادة من المشاورات في التحليل والتوصيات.

المعوقات

وعلى الرغم من أن الاتجاهات المكتشفة قد ثبتت إحصائيا صحتها، إلا أن هناك معوقات منهجية تحول دون استقراء النتائج خارج المنطقة الجغرافية للدراسة. الجزأ الاكبر من البيانات التي تم جمعها يأتي من أربع محافظات، ولكل منها سياق اجتماعي وسياسي وبيئي فريد. على الرغم من وجود ارتباطات قوية بين تغير المناخ والنزوح، والتي تدعمها الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في التقرير الأخير الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ **(IPCC)**، إلا أنه لا ينبغي مساواة هذه الاتجاهات بالعلاقة السببية بسبب عدم وجود مسوحات طولية أجريت على المستوى الوطني.[4]

بالإضافة إلى ذلك، فقد وضعت بعض الأسئلة بناءً على تصورات فردية وليس على كميات حقيقية، وتحديداً فيما يتعلق بكمية الأمطار وتوافر المياه السطحية. ومع ذلك، جدير بالذكر أن التصورات، بغض النظر عن مدى صحتها، تؤثر على التوترات داخل المجتمعات، وكذلك على استراتيجيات التكيف والقرارات المتعلقة بالهجرة والنزوح.

الاستنتاجات الرئيسية

- **اضطر 60 بالمائة** من المزارعين الذين شملهم الاستطلاع في الأنبار وكركوك ونينوى وصلاح الدين إلى زراعة أراضي أقل أو استخدام كميات أقل من المياه خلال الموسم الزراعي لعام 2023.
- **اضطر 4 من كل 5 من المشاركين** في المجتمعات الزراعية في نينوى وكركوك إلى **تقليل الإنفاق على الغذاء خلال الأشهر الـ 12 الماضية**.
- وفي حين زاد الدخل المبلغ عنه في المجتمعات الزراعية في عام 2023، انخفض أمن الدخل للنساء: **أبلغت 15 بالمائة من النساء عن عدم حصولهن على دخل في عام 2023، مقارنة بـ 6 بالمائة في عام 2022**.
- تُظهر سهول نينوى علامات على وجود نقطة ساخنة ناشئة، حيث تؤدي الروابط المتبادلة بين المناخ والسلام والأمن إلى تفاقم ثقة المجتمع ونوايا الحركة.
  - **ربط 1 من كل 5** مشاركين في البعاج تغير المناخ بزيادة التوترات الاجتماعية، ويفكر **1 من كل 4 في الانتقال بسبب الجفاف**.
  - **أفاد 1 من كل 4** مزارعين من صغار المزارعين في سنجار والبعاج أنهم **أُجبروا على التخلي عن الزراعة في عام 2023، واضطر ما يقرب من 40 بالمائة إلى تقليل الإنفاق على الغذاء.**

لمحة عامة: تغير المناخ والعراق

وفقاً لأحدث تقرير بعنوان **"الدولة والمناخ والتنمية"** نشره البنك الدولي، لا يزال العراق معرضاً بشدة لتأثيرات الصدمات المرتبطة بالمناخ، والتي تتعلق معظمها بارتفاع درجات الحرارة وشحة المياه. إذا بيقى كل شيء على ما هو عليه الان، فان التقرير يحذر سوف تتسع الفجوة بين العرض والطلب على المياه من مستواها الحالي البالغ حوالي 5 مليارات متر مكعب إلى 11 مليار متر مكعب بحلول عام 2035.[5] وفي الوقت نفسه، تعد انبعاثات الكربون في العراق واحدة من أعلى المعدلات في المنطقة، ولم تواكب مؤشراته التنموية النمو والطلب السكاني على الرغم من الدخل النفطي الوفير للبلاد.

وفي بلد شهد صراعاً ونزوحاً على نطاق واسع، تنذر هذه الاتجاهات بمشاكل. على الرغم من صعوبة إنشاء علاقة سببية بين تغير المناخ والصراع، فإن تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ **(IPCC)** لعام 2022 يوضح ارتباطات قوية بين التغيرات في أنماط هطول الأمطار والتوترات الاجتماعية الموجودة مسبقًا في دول مثل العراق.[6]

منذ عام 2021، أشارت التقارير الواردة من المجلس النرويجي للاجئين بانتظام إلى وجود علاقات معقدة بين المناخ وسبل العيش والتوترات المجتمعية والنزوح في جميع أنحاء البلاد. وفي سنوات الجفاف الحاد، مثل عام 2022، يكون الوصول إلى المياه العذبة محدودًا للغاية، وعادة ما تغرق المجتمعات الزراعية في الديون أو تستنزف موارد الأسرة، ويتزايد بشكل كبير عدد استراتيجيات المواجهة المستخدمة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن ملاحظة مسار تصاعدي واضح في أنماط النزوح بين عامي 2021 و2023: مع استمرار آثار تغير المناخ في استنفاد الموارد، فإنه يؤثر أيضًا على مرونة الأفراد والمجتمعات وقدرتهم على التكيف.

بيوت المضيف لسكان أهوار جنوب العراق. تصوير: أحمد كاكا/المجلس النرويجي للاجئين

امن المياه والحوكمة

وفي بداية شهر يونيو/حزيران، عندما كانت درجات الحرارة ترتفع بسرعة في جميع أنحاء العراق، بدأت الأسماك الميتة تطفو على سطح نهر الفرات في الجنوب.[7] وفي الشمال، أظهرت مقاطع فيديو أشخاصاً يسيرون عبر مياه نهر دجلة بينما وصلت المياه إلى كاحليهم. يعتبر النهران التوأم، اللذان تنبع أصولهما من تركيا ويمران بقلب العراق قبل أن يصلا إلى شط العرب، بمثابة المصدر الرئيسي للمياه العذبة داخل البلاد.

وفقاً لوزارة الموارد المائية العراقية، وصل احتياطي المياه إلى "أدنى مستوياته في تاريخ العراق" بحلول شهر أب.[8]وسبق أن أصدرت الوزارة، في عام 2022، تحذيراً من أن النهرين الاثنين الرئيسين في العراق سيكونان خاليين تماماً من المياه بحلول عام 2040 إذا لم يتم اتخاذ إجراءات فورية لمواجهة انخفاض منسوب المياه.

ولأن الموارد المائية في العراق تعبر الحدود الدولية، فإن البلاد يعتمد بشكل كبير على تعاون حكومات المنبع، وتحديداً حكومتي تركيا وإيران، لضمان استمرار تدفق نهري دجلة والفرات بمعدل منتظم. ولا يزال غياب الاتفاقيات الإقليمية لتقاسم المياه يمثل مشكلة كبيرة تثير القلق للبلاد. علاوة على ذلك، فإن إدارة الموارد المائية داخل العراق لا تؤدي إلى إضعاف هذه المفاوضات فحسب، بل تخلق تحديات إضافية أيضًا.

كان للصراع الذي ابتلي به العراق على مدى العقدين الماضيين تأثير سلبي كبير على البنية التحتية للمياه في البلاد، والتي لا تزال غير مناسبة لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل. تم إنشاء جزء كبير من شبكة السدود القديمة في العراق لادارة الفيضانات خلال الأوقات التي كانت تتوافر كميات كبيرة من المياه في الأنهار العراقية، وليس في الأوقات التي تكون فيها كميات قليلة جداً.[9]بالإضافة إلى ذلك، ساهم الافتقار إلى قواعد بشأن التوزيع، الاستخدام والتلوث في تزايد عدم المساواة بين العراقيين الذين يعيشون عند المنبع والذين يمكنهم الوصول إلى المياه وأولئك الذين يعيشون عند المصب حيث توجد ندرة كبيرة في المياه. في عام 2014، كانت وزارة الموارد المائية تسعى للحصول على تمويل بمبلغ قدره 184 مليار لاعادة تأهيل البنية التحتية للمياه المتدهورة، وحتى عام 2023، ظلت هذه الخطط غير ممولة الى حد كبير.[10]

تتأثر المجتمعات الزراعية في العراق سلباً أكثر فأكثر نتيجة لنقص الاستثمار الممزوج بالممارسات الزراعية القديمة. يوظف القطاع الزراعي في العراق حوالي 20% من القوى العاملة في البلاد ويصنف كثاني أهم مساهم في الاقتصاد بعد قطاع النفط.، اذ يشكل 5% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.[11]ومما يثير القلق انه حسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

مزارع يعمل في أرضه في قرية هور السفن التابعة لقضاء الحويجة، كركوك. تصوير: أحمد كاكا/المجلس النرويجي للاجئين

فان العراق يعاني من خسارة سنوية تبلغ نحو 400 ألف دونم من الأراضي الصالحة للزراعة (أي ما يعادل حوالي 100 ألف فدان) نتيجة للجفاف.[12]

وعلى العموم، يعتبر الري المصدر الرئيسي والأكثر أهمية للمياه لزراعة المحاصيل في العراق. **وفي محافظتي كركوك وصلاح الدين، على سبيل المثال، أفاد حوالي ثلثا المزارعين أنهم يعتمدون وبشكل أساسي على الري.**

في كثير من الأحيان، تظهر ممارسات الري في العراق عدم الكفاءة في استخدام الموارد المائية المتناقصة. **وقد أفاد نحو 70 في المائة من المزارعين الذين شملهم المسح انهم يستخدمون الري بالغمر، وهو المتفق عليه عموماً على ان هذا النوع من الراي الأكثر استهلاكًا للمياه.**[13] يعتبر الري بالغمر هو الانسب للمناطق ذات المياه الوفيرة من تلك المعرضة للجفاف الموسمي.

وفي كثير من الأحيان، تؤدي الحلول التي يتم تنفيذها استجابة لانخفاض مستويات المياه إلى تفاقم المشكلات القائمة. ففي الآونة الأخيرة، عززت الحكومة العراقية سيطرتها على المياه المتاحة من أجل تنظيم استخدامها بشكل أفضل، لكن في بعض الحالات أثرت هذه الحلول على الإنتاج الزراعي من دون قصد. في محافظة صلاح الدين، على وجه التحديد، نفذت مديرية الموارد المائية إغلاق قنوات محددة طوال موسم الصيف لعام 2023. وبالتالي، جعل هذا الإجراء من غير الممكن للمزارعين الموجودين في اتجاه مجرى النهر الحفاظ على أنشطتهم الإنتاجية للمحاصيل. كم قال حسين، البالغ من العمر 56 عاماً، للمجلس النرويجي للاجئين: **"نحتاج إلى المياه للمحاصيل، لكن ذلك مقيد. لقد أوقفت الدولة القنوات، لكن الناس يحفرون قنوات صغيرة بدافع الضرورة. سواء كانت القناة مفتوحة أم مغلقة، فعندما تصل إلى مزارعنا في الأنبار، تكون جافة."**

وعلى الرغم من الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتعزيز ممارسات الري الفعالة، فإن الإعانات تقتصر في كثير من الأحيان على المزارعين الذين يمتلكون الوسائل المالية للقيام بالاستثمار الأولي. وهذا يعني يضطر المزارعون الفقراء الذين يفتقرون إلى المساعدات المدعومة إلى الاستمرار في استخدام اساليب الري بالغمر.

وعلى الرغم من حقيقة أن السلطات تدرك أهمية إدارة المياه، إلا أن الهيكل التشريعي في العراق تعيق على نحو متزايد قدرة البلاد على تكييف سياساتها في الوقت المناسب. وكثيراً ما يتعذر تعديل القوانين في الوقت المناسب بسبب العوائق البيروقراطية، كما أن الإرادة السياسية اللازمة لتعديل القوانين من خلال البرلمان تكون في كثير من الأحيان بطيئة. ونتيجة هذا الركود هي أن العديد من المزارعين الجدد لا يتم دمجهم في شبكات الري بشكل رسمي، في حين لا يتمكن أولئك المسجلين سابقاً من تجديد شهاداتهم. وتلجأ إدارة الموارد أيضاً في أغلب الأحيان إلى التدمير القسري لشبكات الري غير المسجلة بدلاً من تعزيز الحلول البديلة.

ويعتمد المزارعون في المناطق التي تفتقر إلى شبكات الري، مثل سنجار والبعاج في محافظة نينوى، في المقام الأول على هطول الأمطار أو حفر الآبار للوصول الى المياه الجوفية. **ويستخدم 1 من 3 المشاركين في المسح الآبار في هذه المناطق**، وتتراوح تكاليف الحفر من 25 ألف دولار إلى 40 ألف دولار، وتستقطع هذه التكاليف من الأرباح المقدرة.

في الوقت الحاضر، يعتمد المزارعون مثل صلاح على أنظمة الرش المتصلة بالآبار المحفورة بعمق في الارض، التي تبييضتها الشمس، لري محاصيلهم. وتستمر هذه الممارسة على الرغم من التحذيرات بأن **العراق يفتقر إلى تقديرات دقيقة لمستوى المياه الجوفية والأدلة المتناقلة التي تشير إلى أن المزارعين يضطرون إلى الحفر بشكل أعمق سنويًا من أجل الوصول الى المياه. وقال صلاح للمجلس النرويجي للاجئين: "ماذا يمكننا أن نفعل؟ يخبرنا الخبراء أن المياه الجوفية لن تعود أبدًا بمجرد نضوبها، لكن هؤلاء الخبراء لا يكافحون من أجل إطعام أسرهم".**

شهد عام 2023 استمرار تأثير الوصول إلى المياه وإدارتها على الإنتاج الزراعي في العراق. وفي عام 2023، **أشار 60 بالمائة من المشاركين إلى أنهم إما قاموا بتقليل مساحة الأراضي المستخدمة للزراعة أو خفضوا كمية المياه المستخدمة في ممارستهم الزراعية.** وآليتي التكيف آثار سلبية على كمية ونوعية المنتجات الزراعية، وبالتالي يؤدي الى تقليل فرص الدخل وسبل العيش. وكما وثقه المجلس النرويجي للاجئين أن انخفاض مياه الري قد يؤدي إلى انخفاض إنتاج الغذاء، مما يؤثر على الأمن الاقتصادي والغذائي للمجتمع المعرضة بالفعل للخطر.[14] وفي سياق العراق، تتكون هذه المجتمعات في كثير من الأحيان من عائلات تأثرت أو نزحت بسبب النزاع وتسعى ببطء إلى إعادة بناء حياتها.

بئر محفورة حديثاً في ناحية الحمدانية، محافظة نينوى، لا تنتج مياهاً. تصوير: أحمد كاكا/ المجلس النرويجي للاجئين

البصرة: الملح الزاحف

اشتهرت منطقة الفاو في البصرة تاريخياً بقطاعها الزراعي. ومع ذلك، شهدت المنطقة تداعيات كبيرة خلال الحرب الإيرانية العراقية في الثمانينيات والاحتلال الأمريكي اللاحق في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. يستمر، في الوقت الحالي، تأثير المناخ والجفاف سلباً على منطقة الفاو، مما أدى إلى اختيار عدد كبير من العائلات الانتقال إلى أماكن أخرى. ونتيجة لانخفاض تدفق نهري دجلة والفرات، فإن المياه المالحة من الخليج تشق طريقها نحو المنبع. وبسبب زيادة ملوحة المياه، لم يعد نهر شط العرب مناسبا للري، مما أدى إلى تحويل الأراضي الخصبة إلى أراض قاحلة.

الفاو في محافظة البصرة، العراق.
تصوير: فريد بارام/المجلس النرويجي للاجئين

عزيز، من بين العديد من الأشخاص الذين يكافحون من أجل تغطية نفقاتهم. عزيز، البالغ من العمر 56 عاماً وأب لخمسة أطفال، وزوجته حليمة، البالغة من العمر 48 عاماً، من بين العديد من الاشخاص الذين يواجهون صعوبات مالية في تلبية احتياجاتهم الأساسية. "في السابق، كان هناك 60 ألف عائلة هنا." والان، بقي 5000 فقط. وفي السنوات القليلة الماضية فقط، شهدت رحيل الآلاف. وبينما يضطر البعض، وأنا منهم، إلى البقاء بسبب تكاليف الرحيل، فإننا جميعًا على وشك التخلي عن مهنة الزراعة."

من الصعب على حليمة أن تتصور مستقبلًا مشرقاً لأطفالها في الفاو. "لدينا فرص قليلة جدًا لتحسين حياتنا هنا، ويبدو أن الوضع يتدهور مع مرور كل عام. حتى الماء الذي نضعه في بطوننا لا يخلو من المخاطر. يبدو الامر وكأن لا أحد يهتم بنا بعد الآن.

وللأسف، الفاو ليست حالة شاذة. وفي مناطق عديدة من جنوب العراق، تضطر العائلات إلى ترك

الأراضي التي توارثتها الأجيال. وقد تلقت صناعة النخيل الشهيرة في العراق ومنتجاته الزراعية ضربات موجعة. ونظرًا لأن اقتصاد العراق ليس متنوعًا للغاية، فإن فرص كسب العيش محدودة، خاصة بالنسبة للشباب. في حين أن برامج المجلس النرويجي للاجئين مع الشباب في البصرة تهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال والاستعداد للعمل، إلا أنه لا تزال هناك حاجة كبيرة لبذل المزيد من الجهود لتعزيز الروابط مع السوق وجذب الاستثمار الخاص إلى المنطقة.

بساتين النخيل المجففة في محافظة البصرة. تصوير: فريد بارام/المجلس النرويجي للاجئين

الامن الاقتصادي والغذائي

نظرًا لتجاوز مستويات هطول الأمطار التوقعات، أنتج العراق أعلى محصول له منذ سنوات في عام 2023. ومع ذلك، انحرف هطول الأمطار عن نمط عام 2022، حيث تركز وبشكل اكبر هطول الأمطار في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق وليس في المناطق الشمالية.[15] ووفقاً لوزارة الزراعة، تم إنتاج حوالي 4 ملايين طن من القمح هذا العام، وهو ما يكفي لتلبية حوالي 80 بالمائة من الطلب المحلي.[16]

أدى ذلك إلى زيادة الدخل للعديد من المجتمعات الزراعية. وعلى مستوى الأسرة، أشار **10%** فقط من المشاركين إلى أنهم اضطروا إلى استخدام المدخرات لتغطية النفقات الأساسية في عام 2023، في حين ارتفع هذا الرقم إلى **32%** في عام 2022. علاوة على ذلك، في عام 2023، **أشار 51% من المشاركين إلى أن لديهم إمكانية وصول كافية إلى المياه مقارنة بـ 32% في عام 2022.**

ومن المثير للاهتمام أن الحصاد غير المسبوق لهذا العام لم يسفر دائما عن تحسن الظروف الاقتصادية والأمن الغذائي لكل مزارع في العراق. وعلى الرغم من أن الدخل في المجتمعات الزراعية شهد زيادة من **46%** في عام 2022 إلى **54%** في عام 2023، إلا أن **أمن دخل المرأة تدهور: أبلغت 15 بالمائة من النساء عن عدم حصولهن على دخل في عام 2023، مقارنة بـ 6 بالمائة في عام 2022.** تتطلب تأثيرات تغير المناخ على المرأة إجراء المزيد من الأبحاث، ومع ذلك، يدرك المجلس النرويجي للاجئين انماط الهجرة الأكثر اتساعًا حيث يتنقل الرجال بحثاً عن الفرص تاركين وراءهم نسائهم وأطفالهم لرعاية الماشية والأراضي الزراعية.

كما شهد معدل النمو تباطؤاً. وتشير البيانات إلى ان متوسط دخل الأسرة الشهري، على مدار ثلاث سنوات متتالية، ارتفع من 250 ألف دينار عراقي في عام 2021 إلى 320 ألف دينار عراقي في عام 2023. **ومع ذلك، كان هناك تراجع ملحوظ في معدل نمو الدخل، حيث انخفض من 20% خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2022، إلى 6.67% فقط بين عامي 2022 و2023.** ويمكن أن يعزى تباطؤ النمو الملحوظ خلال هذا الموسم إلى عوامل مختلفة، مع التركيز الملحوظ على حدوث ظروف الجفاف في النصف الثاني من عام 2023 والانخفاض الكبير في قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي. ونتيجة لانخفاض القوة الشرائية، **ذكر 4 من كل 5 اشخاص، شملهم المسح، المقيمين في المجتمعات الزراعية في المحافظات الشمالية أنهم خفضوا نفقاتهم الغذائية خلال الأشهر الـ 12 الماضية.**

يعد التكيف مع تغير المناخ جانبًا أساسيًا من برامج المجلس النرويجي للاجئين في العراق. تقدم مبادراتنا المساعدة للمجتمعات الضعيفة التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة في معيشتها في المناطق المعرضة للجفاف في جميع أنحاء البلاد.

تسعى برامج المجلس النرويجي للاجئين إلى تعزيز أساليب الزراعة الذكية مناخيا من خلال إدخال اساليب زراعية مبتكرة تظهر مرونة اكثر في مواجهة الجفاف والتحديات الأخرى المرتبطة بتغير المناخ. يقدم المجلس النرويجي للاجئين **(NRC)**، بدعم من النرويج، ألمانيا ومفوضية الاتحاد الأوروبي، المساعدة للمزارعين من خلال توفير التدريب والموارد. ويهدف هذا الدعم إلى تبني ممارسات زراعية مستدامة، بما في ذلك تنويع المحاصيل، أنظمة الري الموفرة للمياه، وتدابير الحفاظ على التربة. يتم تنفيذ التدريبات بالتزامن بالتاضمن مع المساعدة المادية، والتي تشمل ترميم قنوات الري، فضلاً عن توفير مضخات الري بالطاقة الشمسية، وأنظمة الري بالتنقيط، والدفيئات المائية "الدفيئات الزراعية". بالإضافة إلى ذلك، تهدف البرامج إلى تسهيل وصول صغار المزارعين إلى الخدمات المالية وأنظمة السوق. ويشمل ذلك تشكيل تحالفات وتعاونيات للمزارعين، وتعزيز نمو سلاسل القيمة الزراعية، وتوفير فرص التمويل.

حقل ذرة مجهز بنظام الري بالرش في الحويجة، محافظة كركوك. تصوير: أحمد كاكا/ المجلس النرويجي للاجئين

التوترات الاجتماعية

قد عاد أكثر من 4.8 مليون عراقي إلى أوطانهم منذ وقف الصراع الفعلي في عام 2017، ويقيم غالبيتهم في خمس محافظات، وهي: نينوى، كركوك،لأنبار، ديالى، وصلاح الدين.[17] وفي العديد من الحالات، عاد الناس في البداية الى القرى والبلدات التي دمرتها التفجيرات، والتي كانت خالية من الخدمات الأساسية والبنية التحتية، وكذلك الى مجتمعات وأحياء اتسمت باثار الخسارة والانقسام.

وفي السنوات التي تلت ذلك، أدى التعاون الكبير من قبل المنظمات الدولية والسلطات العراقية إلى استعادة البنية التحتية الحيوية، وبالتالي ضمان درجة معينة من إمكانية الوصول إلى الخدمات. في الموصل المتضررة من النزاع، منحت إعادة بناء البنية التحتية المدمرة للمدينة التي قامت بها الأمم المتحدة وغيرها المدينة فرصة جديدة للحياة. وعلى نحو مماثل، في كركوك التي تضررت بسبب النزاع، ساهمت عملية إعادة بناء قنوات الري وصوامع الحبوب التي قام بها المجلس النرويجي للاجئين في زيادة الإنتاج عبر هكتارات واسعة من الأراضي الزراعية.[18] ومع ذلك، فإن تغير المناخ يعيق بشكل تدريجي معدل وتأثير هذا التقدم، كما يشكل خطر حدوث المزيد من عدم المساواة

تعتبر التقلبات في الارصاد الجوية مسؤولة عن جزء كبير من التفاوت في الحصاد في جميع أنحاء العراق، وفي عام 2023، شهدت الأجزاء الوسطى والجنوبية من البلاد كمية أكبر من هطول الأمطار بشكل ملحوظ مقارنة بالجزء الشمالي من البلاد. **ففي منطقة سنجار الشمالية، على سبيل المثال، رأى 83 بالمائة أن هطول الأمطار كان ضعيفاً أو سيئاً للغاية.** على الرغم من أن هطول الأمطار يرصد عالمياً وعلى المستوى الإقليمي، غير أن العراق يفتقر إلى القدرة على مراقبة هطول الأمطار على مستوى الأقضية والنواحي. وهذا يعني بشكل أساسي أن المعلومات ذات الصلة وفي الوقت المناسب لا يتم تسليمها في كثير من الأحيان إلى الامكان المناسبة لتوجيه الاستجابة والتخطيط.

وبسبب الإدارة غير الكافية لنهري دجلة والفرات وندرة شبكات الري في سهول نينوى، يضطر الممارسون الزراعيون إلى الاعتماد بشكل كبير على هطول الأمطار للحصول على قوتهم وتحقيق مكاسب مالية.

تعد البنية التحتية الزراعية غير الموجودة أو القديمة جدًا عاملاً آخر يزيد من نقاط الضعف الناجمة عن قلة هطول الأمطار. وبسبب قلة شبكات الري وضعف الإدارة لنهري دجلة والفرات، يضطر المزارعون في سهول نينوى إلى الاعتماد إلى حد كبير على هطول الأمطار للحصول على قوتهم وتحقيق مكاسب مادية. عندما يتوقف المطر تتوقف الحياة. تتوقف الحياة بمجرد توقف هطول الأمطار. وفي المجتمعات التي تعطلت فيها أنظمة السوق بالفعل بسبب الصراع، **أفاد 1 من كل 4 مزارعين على نطاق صغير في سنجار والبعاج أنه اضطر إلى التوقف عن الزراعة في عام 2023، واضطر ما يقرب من 40 بالمائة إلى خفض نفقات الغذاء.**

التي تؤدي إلى تصعيد التوترات بثلاث طرق رئيسية: من خلال التأثير على فرص سبل العيش، واستنفاد قاعدة الموارد الطبيعية، وتقليل توافر المياه.

بين عامي 2021 و2023، تشير بيانات المجلس النرويجي للاجئين إلى أن التوترات الاجتماعية - أي عدم الثقة والنزاعات - بسبب تغير المناخ قد انحسرت وتدفقت في ارتباط قوي بهطول الأمطار السنوي.

ويفيد المجلس النرويجي للاجئين عبر بياناته أن التوترات الاجتماعية الناجمة عن تغير المناخ، وعلى وجه التحديد انعدام الثقة والنزاعات، تقلبت في ارتباط قوي مع هطول الأمطار السنوي بين عامي 2021 و2023. **وفي عام 2022، اشار حوالي 40 بالمائة من المشاركين الى ارتفاع التوتر المجتمعي، وفي العام التالي 2023، انخفض هذا الرقم بشكل كبير إلى 4% فقط في جميع المحافظات التي شملها المسح.**

ومن الجدير بالذكر أن سهل نينوى أظهرت المستويات الأكثر وضوحاً من التوترات المجتمعية، وفي البعاج، **أرجع خمس المشاركين قضايا التماسك الاجتماعي إلى الجفاف.**

ولوحظت أشد عواقب تغير المناخ خطورة في المحافظات الجنوبية، في حين تظهر في سهل نينوى مؤشرات على تحولها إلى نقطة ساخنة ناشئة. ونتيجة للنزوح واسع النطاق والعودة اللاحقة في منطقة تعاني من نقص الخدمات وتفتقر الى المياه السطحية والبنية التحتية، لا تزال نينوى معرضة سياسيا واجتماعيا للصراع الطائفي.

بقايا بستان نخيل في جنوب العراق.
تصوير: فريد بارام/المجلس النرويجي للاجئين

لقد حدد البحث السابق ضرورة معالجة التحديات المتعلقة بالمناخ كجزء لا يتجزأ من عملية إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع.[19] علاوة على ذلك، في حين هناك حاجة ماسة إلى استراتيجية وطنية للتخفيف من آثار تغير المناخ، من الأهمية ايضاً أن نأخذ في الاعتبار نقاط ضعف وتنوع متطلبات مجتمعات معينة في مناطق مثل نينوى. في الحالات التي تثبت فيها سياسات تغير المناخ عدم فعاليتها أو عندما تنفذ السلطات المركزية أو المجتمع الدولي سياسات لا تراعي الصراع، فإن العوامل المرتبطة بالمناخ لديها القدرة على المساهمة في ظهور أعمال العنف والاضطرابات الاجتماعية.

الجفاف والنزوح

مع مرور الوقت، كشف البحث الذي أجراه المجلس النرويجي للاجئين ان واقع العيش للمجتمعات التي شملها المسح قد تغير. **في عام 2022، ظل ما يقل عن نصف المشاركين نازحين، بينما في عام 2023، قال حوالي 94 بالمائة من الأشخاص الذين شملهم المسح أنهم عادوا مؤخراً.** تتنوع دوافع العودة في العراق وتتوافق مع الاتجاهات العالمية.[20] وقد عاد العديد من الأفراد النازحين بشكل عشوائي، في كثير من الأحيان لأغراض خاصة وفردية، ودون مساعدة من الجهات الحكومية أو غيرها من الجهات الفاعلة. وقد اختار بعض الأفراد العودة إما بسبب تحسن الظروف أو تدهور الأوضاع في مناطق النزوح، سواء على المستوى البيئي أو المجتمع أو السياسة أو الاقتصاد.[21]

اتبعت عمليات العودة في العراق عمومًا أحد المسارين: العودة بسبب إغلاق مخيمات النازحين داخليًا؛ أو العودة العفوية. في كثير من الحالات، يكون المجلس النرويجي للاجئين على علم بعودة الأسر ليس بسبب تحسن الظروف في مناطقهم الأصلية، ولكن بسبب تدهور الظروف في أماكن أخرى.

عادةً ما يتم تصنيف عملية العودة إلى الوطن في العراق إلى مسارين رئيسيين: العودة نتيجة لإغلاق مخيمات النازحين، أو العودة الطوعية وغير المخطط لها. في العديد من الحالات، يمتلك المجلس النرويجي للاجئين **(NRC)** المعرفة بشأن عودة العائلات، وهي ليست بسبب تحسن الظروف في أماكنهم الأصلية، بل نتيجة

لتدهور الأوضاع في أماكن أخرى. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الوصول الأساسي إلى الخدمات ووسائل العيش, فضلاً عن السلامة والأمن. ولهذا السبب، كثيراً ما تنتقل الأسر التي تعيش في مستوطنات غير رسمية إلى مواقع غير رسمية أخرى. وحتى أولئك الذين عادوا إلى ديارهم يضطرون إلى الانتقال نتيجة لفشل المحاصيل والاسواق.

وعلى الرغم من أن العودة في حد ذاتها لا تتمتع بصفات الحل المستدام، إلا أنه يمكن اعتبارها وسيلة لتحقيق إعادة التوطين وإعادة الإدماج المستدامين. التنقل الجسدي في حد ذاته لا يشكل حلًا. ويتوقف الاعتماد الذاتي والحلول الدائمة على نجاح إعادة دمج الفرد النازح في المجتمع، تحقيق الأمان الجسدي والمادي والقانوني، بالإضافة إلى التماسك الاجتماعي.[22]

مزارع وحقله في البعاج. تصوير: فريد بارام/المجلس النرويجي للاجئين

وفي سياق التعافي يجب فهم تأثيرات المناخ في العراق، ليس فقط كعامل يساهم في النزوح، وبدلاً من ذلك، فهو بمثابة عامل ضغط يعيق تحقيق التعافي المستدام، بل ويؤدي في بعض الحالات إلى ظهور مخاطر مرتبطة بالنزوح الثانوي. وبعبارة اخرى، فان الناس لا يغادرون أو يفكرون في المغادرة لمجرد عدم كفاية هطول الأمطار، بل إنهم يفعلون ذلك بسبب آثار الجفاف الضارة على الاستقرار الاقتصادي والمادي والقانوني، فضلاً عن التآكل المتزامن للتماسك الاجتماعي.

تقدر المنظمة الدولية للهجرة، أنه اعتبارًا من أكتوبر 2023، نزح أكثر من 130 ألف عراقي في الجنوب نتيجة لتغير المناخ، وقد ارتفع هذا العدد من حوالي 80 ألفًا في اب 2023. [23] وعلى الرغم من أن تغير المناخ يساهم بجزء من هذه الزيادة، إلا أن الارتفاع في الأعداد يُعزى جزئيًا أيضًا إلى نشر المنظمة الدولية للهجرة للمسح في مناطق النزوح التي لم يتم تقييمها مسبقًا.[24] **ومن الجدير بالذكر أن ثلاثة أرباع جميع حالات النزوح الناجمة عن المناخ التي سجلتها المنظمة الدولية للهجرة حدثت داخل المناطق الحضرية، ومعظمها في جنوب البلاد.**

وفي مناطق نينوى وكركوك وصلاح الدين والأنبار، يبدو أن حجم النزوح الناجم عن تغير المناخ أقل نسبياً. ومع ذلك، فمن الجدير بالذكر أن هذه الملاحظة قد تعزى إلى عدم كفاية جهود الرصد في هذه المنطقة بالذات من البلاد. ومع ذلك، فمن الواضح أن هناك مسارًا تصاعديًا ملحوظًا في مستويات النزوح. **بين عامي 2021 و2023، زادت نسبة المشاركين الذين أبلغوا عن نزوحهم بسبب الجفاف من 2% إلى 5% في جميع أنحاء البلاد.**

وعلى غرار مستويات التوترات الاجتماعية المبلغ عنها، شهد سهل نينوى اعلى مستويات النزوح الناتج عن العوامل المرتبطة بالمناخ. **24 بالمائة من المشاركين في البعاج يفكرون في الانتقال الى مكان اخر بسبب الجفاف.**

وقال أبو رشيد للمجلس النرويجي للاجئين: **"**لقد رحل كل واحد من جيراني. قبل عشر سنوات فقط، كان 35 فرد يعملون في مزرعتي، لكن هذا العام حتى لم اتمكن من إطعام أسرتي. أنا حاليا عامل يومي من أجل إعالة نفسي. إذا استمر هذا الأمر، فسوف أضطر قريبًا إلى الانتقال من أجل البقاء على قيد الحياة. أنت لا تعرف ما حدث هنا فحسب، بل العالم اجمع يعلم ما حدث هنا. **وعلى الرغم من توقف إطلاق النار، إلا أن خوفنا من فقدان منزلنا لا يزال قائما".**

التوصيات

الحكومة العراقية

- **تعزيز القدرة التشغيلية والقدرة على مراقبة وتنظيم وتخصيص الموارد المائية في البلاد.** في ضوء حقيقة أن جمع مياه الأمطار هو هدف استراتيجي لاستراتيجية الحكومة العراقية الوطنية للأمن الغذائي للأعوام 2023-2030، فمن الضروري للغاية تحسين المراقبة الآنية للموارد المائية. ويغطي هذا، من بين أمور أخرى، إجمالي هطول الأمطار، وتتبع أنماط الطقس، ورسم الخرائط الجغرافية لمستويات المياه الجوفية. على سبيل المثال، من المتوقع أن تشهد البلاد زيادة في هطول الأمطار خلال السنوات الممطرة بسبب ظاهرة النينو العالمية. يمكن أن يساعد رصد ونشر المعلومات المتعلقة بـ **"**السنوات الرطبة**"** المتوقعة المزراعيين في اتخاذ قرارات رئيسية بخصوص الزراعة والحصاد. وينبغي أن تكون البيانات المجمعة متاحة لجميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات، بما في ذلك مستوى الوعي، وهذا سيمكن من اتخاذ القرارات على مدار عدة سنوات. ويشمل ذلك تحسين أنظمة الإنذار الاستباقية من أجل التنبؤ بآثار الجفاف والتخفيف من آثارها.[25]

- **تحسين أطر إدارة المياه والمناخ والنزوح.** دعم وزارة الموارد المائية العراقية في تحديث ومراجعة استراتيجيتها الوطنية لموارد الأراضي والمياه من عام 2014 إلى عام 2035. وقد أصبحت هذه الاستراتيجية قديمة نتيجة لعدم كفاية الاستثمار في المجالات الحيوية من عام 2014 إلى عام 2020. إن تسرب مياه البحر وما نتج عنه من أزمة صحية عامة في البصرة في عام 2018 معرض لخطر التكرار ما لم يتم مراجعة السياسات وتنفيذها بشكل عاجل.

- **التحرك بسرعة أكبر لإستكمال "الورقة الخضراء" للعراق، والتي تهدف إلى تعزيز تطلعات الحكومة العراقية بشأن المناخ والتأثير**

على العمل المناخي عبر أصحاب المصلحة والقطاعات. وإذا استغرق بناء السياسات الوطنية فترة أطول من الوقت، فإن تلك الاستراتيجيات سوف تصبح قديمة بسرعة أكبر بسبب التغير السريع في المناخ والظروف البيئية.

الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية

- **تقديم المساعدة للحكومة العراقية في ضمان التزام دول المنبع بشروط أي اتفاقيات لتقاسم المياه العابرة للحدود من أجل الحفاظ على إمدادات المياه الكافية والنظيفة.** وهناك حاجة ايضاً الى وضع نهج إقليمي شامل لتقاسم المياه ويمكن تنفيذها بفعالية وفقا للمبادئ المبينة في اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية.25

- **الدعوة إلى زيادة الدعم لبرامج تغير المناخ من المنظمات الانمائية والإنسانية.** هناك حاجة إلى استثمارات مستمرة لتحديث البنية التحتية القديمة وغير الفعالة، بالإضافة إلى المبادرات التي تساند عمليات التكيف والممارسات الزراعية **"**الذكية مناخياً**"**. من المهم للغاية أن يواصل المانحون والحكومة العراقية دعمهم للمجتمعات الضعيفة التي تضررت من الصراع من أجل منع فقدان المكاسب التي تم تحقيقها بشق الأنفس في سبل كسب العيش وبالاستقرار الاقتصادي.

- **تمويل برامج التكيف مع المناخ وتحقيق الاستقرار فيه وتقديم الدعم الفني للحكومة العراقية في شكل بناء القدرات على المستوى المحلي وتطوير الاستراتيجية التشغيلية.** تتوقع الأمم المتحدة أن العراق سيحتاج إلى 233 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2040 من أجل معالجة الفجوات الأكثر الحاحاً في الاستثمار المناخي. ومن الضروري أن تؤخذ الروابط بين المناخ والنزوح بعين الاعتبار، ووفقاً للانتقال الإنساني في العراق، كما يجب تعزيز دعم السلطات الحكومية في معالجة قضايا الإدارة.

الشركاء في المجال الانساني والتنموي

- **تقديم المساعدة في صياغة السياسات المتعلقة بتغير المناخ والنزوح على المستوى الوطني ومستوى المحافظات.** يتعاون المجلس النرويجي للاجئين في الوقت الحاضر مع مختلف المعنيين في محافظة نينوى لوضع استراتيجيات مملوكة محلياً للتعامل مع آثار تغير المناخ. قد تكون هذه الاستراتيجيات بمثابة نموذج يمكن تكراره في مناطق أخرى.

- **الاستمرار في الدعوة إلى كسر العزلة بين التمويل الإنساني والتنموي.** يتعارض تغير المناخ مع نقاط الضعف ويتطلب الخبرة والتمويل من الجهات الفاعلة عبر مجالات التخصص القطاعية.

المراجع

1 UNHCR, The Operational Data Portal (ODP): Iraq Operation (2023). Available at: https://data2.unhcr.org/en/country/irq

2 Private consultations with development donors, August 2023

3 Cited from Mercy Corp's report "Basra, Water and Social Cohesion". Unavailable online

4 IPCC 2022

5 "World Bank Group. 2022. Iraq Country Climate and Development Report. CCDR Series; World Bank, Washington, DC. http://hdl.handle.net/10986/38250

6 IPCC 2022

7 Rudaw, 'Countless dead fish in Maysan compound water pollution woes' 6th July 2023). Available at:https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/06072023#:~:text=MAYSAN%2C%20Iraq%20%2D%20A%20myriad%20of,sharp%20drop%20in%20water%20levels

8 Middle East Monitor, 'Iraq: Water reserves at 'lowest' in history says ministry' (8th August 2023). Available at: https://www.middleeastmonitor.com/20230808-iraq-water-reserves-at-lowest-in-history-says-ministry/

9 Natasha Hall and Caleb Harper, 'Local to Global: Tensions Course through Iraq's Waterways' (Center for Strategic and International Studies, 12th May 2022). Available at: https://www.csis.org/analysis/local-global-tensions-course-through-iraqs-waterwayshttps://www.csis.org/analysis/local-global-tensions-course-through-iraqs-waterwayshttps://www.csis.org/analysis/local-global-tensions-course-through-iraqs-waterways

10 The World Bank, 'Iraq Economic Monitor: The Slippery Road to Economic Recovery' (Fall, 2021). Available at: https://documents1.worldbank.org/curated/en/981071637593726857/pdf/Iraq-Economic-Monitor-The-Slippery-Road-to-Economic-Recovery.pdf

11 World Food Programme, 'Agricultural value chain study in Iraq – Dates, grapes, tomatoes and wheat' (31st March 2021). Available at: https://reliefweb.int/report/iraq/agricultural-value-chain-study-iraq-dates-grapes-tomatoes-and-wheat-2021-enarku

12 Rudaw, 'Climate change costs Iraq 400,000 dunums of agricultural land annually: UN' (14th August 2023). Available at: https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/140820231

13 Flood irrigation, also called surface irrigation, is any method of irrigation that delivers water to croplands using gravity and is not pressurized. Traditionally, flood irrigation systems are used in regions with abundant access to water.

14 NRC, 'A dry horizon: Iraq's interlinked drought and climate crises' (23rd October 2022). Available at: https://www.nrc.no/resources/reports/a-dry-horizon-iraqs-interlinked-drought-and-climate-crises/

15 https://www.fao.org/giews/countrybrief/country.jsp?code=IRQ

16 Timour Azhari and Ahmed Saeed, ''Desert wells help Iraq harvest bumper wheat crop as rivers dry' (30th May 2023). Available at: https://www.reuters.com/markets/commodities/desert-wells-help-iraq-harvest-bumper-wheat-crop-rivers-dry-2023-05-29/

17 The Displacement Tracking Matrix (DTM), 'Iraq Mission'. Available at: https://iraqdtm.iom.int/

18 Paraphrased from previously published NRC analysis on ODI: Imrul Islam, 'Navigating humanitarian principles in the nexus: reflections from Iraq' (30th May 2023). Available at: https://odihpn.org/publication/navigating-humanitarian-principles-in-the-nexus-reflections-from-iraq/

19 Amal Bourhrous, Shivan Fazil and Dylan O'Driscoll, 'Post-conflict Reconstruction in the Nineveh Plains of Iraq: Agriculture, Cultural Practices and Social Cohesion' (SIPRI, November 2022). Available at: https://www.sipri.org/publications/2022/policy-reports/post-conflict-reconstruction-nineveh-plains-iraq-agriculture-cultural-practices-and-social-cohesion

20 IOM, 'IOM's Policy on the Full Spectrum of Return, Readmission and Reintegration' Available at: https://www.iom.int/sites/g/files/tmzbdl486/files/documents/ioms-policy-full-spectrum-of-return-readmission-and-reintegration.pdf

21 REACH, 'Informal Sites Profiling & Movement Intentions Survey'(May 2023). Available at: https://repository.impact-initiatives.org/document/reach/5293ddb8/REACH_IRQ_Informal-Settlements-Profiling-Movement-Intentions_April2023_complete_v2.pdf; REACH, 'Multi-Cluster Needs Assessment (MCNA) X Key Findings' (March 2023). Available at: https://repository.impact-initiatives.org/document/reach/a193d29d/Multi-Cluster-Needs-Assessment-MCNA-X-March.pdf; The Displacement Tracking Matrix (DTM), Return Index Findings Round Sixteen, Iraq (October 2022). Available at: https://dtm.iom.int/report-product-series/return-index

22 IASC framework for Durable Solutions; Internal NRC framing paper

23 IOM Displacement Tracking Matrix, Climate-Induced Displacement-Southern Iraq' (September 2023). Available at: https://iraqdtm.iom.int/files/Climate/20231015118609_2023_10_15_ET_Climate_Sept_2023.pdf

24 ibid

25 United Nations Economic Commission for Europe, 'The Water Convention and the Protocol on Water and Health' available at: https://unece.org/environment-policy/water#:~:text=The%20Convention%20on%20the%20Protection,water%20resources%20by%20facilitating%20cooperation.

NORWEGIAN
REFUGEE COUNCIL